الأمم المتحدة

E/CN.6/2006/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 December 2005
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الخمسون
٢٧ شباط/فبراير – ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها**

تقرير الأمين العام

موجز

يوجز هذا التقرير حالة المرأة الفلسطينية في الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بالإشارة إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٥/٤٣ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ويستعرض التقرير حالة المرأة ويعطي لمحة عامة عن المساعدة التي تقدمها إلى المرأة الفلسطينية كيانات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمجالات تشمل، في جملة أمور، الأنشطة الاقتصادية، والمساعدة الإنسانية، والتعليم والتدريب، والصحة، وحقوق الإنسان للمرأة. ويختتم التقرير بتوصيات مقدمة إلى لجنة وضع المرأة للنظر فيها.

* E/CN.6/2006/1.

** تأخر تقديم هذا التقرير نظرا لضرورة التشاور مع الإدارات ذات الصلة.

040106 040106 05-63224 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٣
ثانيا – حالة المرأة الفلسطينية	٥-٢٥	٤
ثالثا – المساعدة المقدمة للنساء الفلسطينيات	٢٦-٦٦	١٠
الأنشطة الاقتصادية	٢٦-٣٢	١٠
المساعدة الإنسانية	٣٣-٣٧	١٢
التعليم والتدريب	٣٨-٤٥	١٣
الصحة	٤٦-٥٠	١٥
حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، بما في ذلك العنف ضد المرأة	٥١-٥٥	١٧
الدعوة	٥٦-٦٢	١٨
الترتيبات المؤسسية	٦٣-٦٦	٢١
رابعا – الاستنتاجات والتوصيات	٦٧-٧١	٢٢

أولا – مقدمة

١ – طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره E/2005/43، وهو يشعر بالقلق إزاء التدهور الخطير في حالة المرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى الأمين العام أن يواصل استعراض هذه الحالة وأن يقدم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية بجميع السبل المتاحة، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الخمسين تقريرا، يتضمن المعلومات المقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢ – ويشمل هذا التقرير الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويستعرض الجزء الأول من التقرير حالة المرأة الفلسطينية استنادا إلى المعلومات الواردة من هيئات الأمم المتحدة أو أفرادها الذين يقومون برصد حالة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي مخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. ومن بين هذه الهيئات وهؤلاء الأفراد: اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه.

٣ – ويعكس الجزء الثاني من التقرير معلومات قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية، ومنها إدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب المنسق الخاص التابع للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة العمل الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، والبنك الدولي.

٤ - ويوفر التقرير أيضا توصيات تهدف إلى تحسين حالة المرأة الفلسطينية، بما في ذلك تحسينها عن طريق استمرار منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة.

ثانيا - حالة المرأة الفلسطينية

٥ - مع أن حالة من الهدوء النسبي سادت في الفترة من شباط/فبراير إلى آب/أغسطس ٢٠٠٥ التي شهدت إجلاء المستوطنين الإسرائيليين من قطاع غزة (E/ICEF/2005/P/L.29، الفقرة ٣٤)[١] ، ظلت غالبية النساء والأطفال الفلسطينيين تعاني من نتائج الصراع والقيود المفروضة على التنقل. ويتفشى الفقر والبطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة (E/CN.4/2005/29، الفقرة ٨) وتنتشر انتهاكات حقوق الإنسان التي تتخذ شكل العنف ضد المرأة (E/CN.4/2005/72/Add.4، الصفحة ٢ بالنص الانكليزي). واستنفد عدد متزايد من الأسر الوسائل التي مكنتها من مواجهة الأزمة خلال السنوات الخمس الماضية ومن مواجهة الصعوبات الملازمة لتلبية احتياجاتها الأساسية. ويمثل هذا الاتجاه السلبي مصدرا رئيسيا للتوتر والقلق بالنسبة للسكان الضعفاء أصلا نتيجة لسنوات من العنف، والعزلة، والقيود على التنقل، والتدهور الاقتصادي الخطير. ونتيجة لذلك، تعاني النساء وأسرهن من انعدام الأمن المزمن[٢].

٦ - وشدد تقرير التنمية البشرية في فلسطين لعام ٢٠٠٤[٣] على أن التنمية غير ممكنة بدون مشاركة المرأة. وسلط التقرير الضوء على الفجوة بين النساء والرجال، من حيث الفرص، والخيارات، والظروف المعيشية[٤]. وسلط التقرير الضوء كذلك على الطابع المحدود لمشاركة المرأة في عملية التنمية الرسمية، وفي سوق العمل، وفي عمليات اتخاذ القرار في المؤسسات العامة[٥]. وعزت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه تزايد عدم مساواة المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى وجود نظام من الإخضاع المزدوج، يتمثل في الاحتلال والنظام الأبوي الذي استمر بأشكال متعددة من العنف المباشر وغير المباشر داخل البيت وخارجه (E/CN.4/2005/72/Add.4، الفقرة ٤٧).

٧ - وأفادت المقررة الخاصة بأن النساء في الأرض الفلسطينية المحتلة يتعرضن للقتل أو التهديد بالقتل جزاء على تلويث شرف الأسرة. ويعتقد بأن مخالفة المرأة لأنماط السلوك المقبولة اجتماعيا، والمستمدة من الأعراف والمعايير الأبوية السائدة، أمر ينال من ''شرف'' الرجال والأسرة ويضفي مشروعية على العنف ضد المرأة بوصفه تدبيرا عقابيا لصون شرف الأسرة أو لرد اعتباره. وقد تتعرض المرأة المتهمة بإقامة علاقات غير مشروعة إلى السجن داخل بيتها، أو إلى العنف اللفظي والمادي، أو قد يتم تزويجها من شريكها في العلاقة، بل وقد تُقتل دفاعا عن الشرف (المرجع نفسه، الفقرة ٥٦).

٨ - وتؤدي أشكال التحيز الأبوي السائدة في الأحكام القانونية ونظام العدالة الجنائية إلى حرمان المرأة من الحصول على العدالة والإفلات من العنف (المرجع نفسه، الفقرة ٦٠). وقوانين الأحوال الشخصية التي تنظم حقوق المرأة وأدوارها في الأسرة في الأرض الفلسطينية المحتلة غير موحدة. وعلى سبيل المثال، تخضع النساء المسلمات في الضفة الغربية إلى القانون الأردني، وتخضع النساء المسلمات في غزة إلى القانون المصري؛ وتخضع الفلسطينيات المسيحيات إلى القوانين التي تضعها كنيسة كل منهن (المرجع نفسه، الفقرة ٦٠ (أ)).

٩ - ورحبت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه بإنشاء وزارة شؤون المرأة في عام ٢٠٠٣ وأفادت بأنها تعالج العنف ضد المرأة بوصفه مسألة مشتركة بين القطاعات في جميع برامجها (المرجع نفسه، الفقرة ٦٢). وتعمل وزارة شؤون المرأة مع وزارة الداخلية لتدريب الشرطة في مجال حقوق المرأة ولإنشاء مراكز شرطة تيسر وصول النساء إليها. ولاحظت المقررة الخاصة أن الوزارة لديها الإمكانات اللازمة لتحسين حالة المرأة الفلسطينية وتعزيز حقوق المرأة وحمايتها في الأرض الفلسطينية المحتلة إذا حصلت على ما يلزمها من الموارد والدعم (المرجع نفسه، الفقرة ٦٣). ونظمت منظمات غير حكومية حلقات عمل تثقيفية على مستوى المجتمعات المحلية وفقا للمعايير الدولية بشأن حقوق المرأة وقامت برصد استجابة نظام العدالة الجنائية لضحايا العنف (المرجع نفسه، الفقرة ٦٧).

١٠ - ولاحظت المقررة الخاصة أن آثار الاحتلال تعم جميع أوجه الحياة وتنطوي على انتهاكات للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية (المرجع نفسه، الفقرة ١٣)، وأفادت بحدوث تدهور ملحوظ فيما يتعلق بحقوق المرأة وحرياتها الأساسية (المرجع نفسه، الفقرة ٦٦). وأدت وفاة أو سجن أو بطالة العديد من أفراد المجتمع من الذكور، وهو الأمر الذي تأثرت منه جميع مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى زيادة الفقر والتوترات الاجتماعية التي تسهم في زيادة العنف المنزلي (المرجع نفسه، الفقرة ٤٨).

١١ - وأفاد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بأن الاحتلال والجدار ينتهكان حقوق المرأة (A/60/271، الفقرة ٤٣). وتتعرض النساء الفلسطينيات بصورة روتينية إلى المضايقة والتخويف وإساءة المعاملة عند نقاط التفتيش والبوابات كما يتعرضن للإذلال أمام أسرهن ويتعرضن للعنف الجنسي من قبل الجنود والمستوطنين (المرجع نفسه).

١٢ - وأفاد المقرر الخاص أيضا بأن هناك نحو ١٢٠ امرأة فلسطينية سجينة، وبعضهن رهن الاحتجاز الإداري - أي قيد الحبس بدون تهمة أو محاكمة. وما مجموعه ٢٢ من السجينات متزوجات و ١٨ منهن أمهات[٦] (المرجع نفسه، الصفحة ٤٢ في النص الانكليزي).

وتتعرض السجينات للعنف الموجه ضد المرأة خلال مرحلتي التحقيق والحبس (A/60/271، الفقرة ٤٣). وأثارت الظروف السائدة في السجون القلق إزاء صحة المرأة ورفاهها (المرجع نفسه).

١٣ - وكان المقرر الخاص المعني بالسكن الملائم قد ركز في عدة مناسبات على عمليات هدم المنازل التي تلحق الأذى بصورة غير متناسبة بالنساء والأطفال والمسنين (E/CN.4/2005/72/Add.4، الفقرة ٢٨). وتؤدي عمليات هدم المنازل وتدمير الموارد الطبيعية إلى زيادة العبء الاقتصادي والنفسي على النساء الفلسطينيات، حيث لا تزال تقع عليهن المسؤولية الرئيسية عن إدارة شؤون الأسر المعيشية ورعاية أفراد الأسرة[٧]. وتضيف الساعات الإضافية التي يستغرقها عبور نقاط التفتيش إلى عبء الوقت الذي يقع على كاهل النساء[٨].

١٤ - ويظل تقييد حرية التنقل عن طريق تدابير الإغلاق يؤدي دورا حاسما في حياة غالبية الفلسطينيين[٩]. واستنادا إلى معلومات مستمدة من الدراسة الاستقصائية التي أجراها المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، أفادت منظمة العمل الدولية بأن ٥٢,٥ في المائة من الأسر المعيشية أشارت إلى تدابير الإغلاق و ٥٣,٦ في المائة من الأسر إلى نقاط التفتيش العسكرية، و ١٦ في المائة من الأسر المعيشية في الضفة الغربية إلى الجدار[١٠] بوصفها عقبات أمام الحصول على الخدمات الصحية. واضطرت بعض النساء الحبليات إلى الوضع في نقاط التفتيش، بعد أن منعن من العبور أو أثناء انتظارهن للعبور، مما أدى إلى وفيات بين الأمهات من جراء النفاس ووفيات بين المواليد؛ وتعذر على نساء أخريات الوصول إلى المرافق الصحية لتلقي الرعاية السابقة للوضع والتالية له[١١]. وكشفت معلومات وفرتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) عن أن ١٥ امرأة حبلى في عام ٢٠٠٤ و ٨ نساء حبليات في عام ٢٠٠٥ تعرضن لحالات تأخير تراوحت بين ساعة وساعتين ونصف الساعة وهن في سيارات الإسعاف التي تقلهن إلى المستشفيات (A/60/324، الفقرة ٦). وكانت المشكلة أكثر حدة في المناطق الريفية، خاصة بالنسبة للنساء الموجودات في القرى المعزولة بنقاط التفتيش عن المدن التي توجد فيها المستشفيات (المرجع نفسه، الفقرة ١١).

١٥ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، استعرضت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في دورتها الثالثة والثلاثين التقرير الدوري الثالث لإسرائيل (CEDAW/C/ISR/3) وأعربت عن القلق إزاء عدد الحوادث في نقاط التفتيش الإسرائيلية التي أضرت بحقوق المرأة الفلسطينية، بما فيها الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية للنساء الحبليات. ودعت اللجنة إسرائيل إلى كفالة إصدار تعليمات إلى السلطات في جميع نقاط التفتيش لكفالة حصول النساء

الحبليات على الرعاية الصحية، في الوقت الذي تجري فيه حماية أمن إسرائيل (A/60/38، الفقرتان ٢٥٧-٢٥٨).

١٦ - وأفادت الأونروا بأن السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لصحة المرأة ظل يتسم بالتحديات خلال الفترة قيد الاستعراض، نظرا لأن معدل المواليد لدى السكان اللاجئين الفلسطينيين هو من أعلى المعدلات في المنطقة. وأعرب تقرير التنمية البشرية في فلسطين عن القلق إزاء ارتفاع معدلات الخصوبة في الأرض الفلسطينية المحتلة حيث عُزي ذلك إلى العادات والتقاليد الاجتماعية التي يشجع كل منها على إنشاء أسر كبيرة العدد وعلى زواج الفتيات في عمر مبكر[١٢]. ولاحظ التقرير أن معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية هي من أعلى المعدلات في العالم[١٣]. وتقريبا يتزوج ثلث اللاجئات الفلسطينيات قبل بلوغ سن ١٨ سنة، وتعاني نسبة مساوية من النساء في عمر الإنجاب من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد. وكشفت النتائج الأولية لدراسة أجرتها الأونروا عن أن أكثر من ٣٦ في المائة من النساء الحبليات و ٤٣ في المائة من الأمهات المرضعات في قطاع غزة يعانين من فقر الدم (A/60/65-E/2005/13، الفقرة ٥٣). وأفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أن انعدام الأمن الغذائي أضر بصحة المرأة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٣). ووجد برنامج للزيارات المنزلية نظمته وزارة الصحة أن حالة الصحة الغذائية للنساء والأطفال متضررة من تدابير الإغلاق الداخلي[١٤].

١٧ - وأفادت اليونيسيف بأنه رغم أن التغطية العامة بالخدمات الصحية ظلت مستقرة، استمر معدل الاستخدام ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للأمهات والأطفال يتعرضان للخطر. وفي حين أن ٩٨ في المائة من حالات الوضع تمت بمساعدة عاملين مهرة في الحقل الصحي و ٩٦ في المائة من النساء الحبليات استفدن من الرعاية السابقة للوضع، فإن حالات الابتسار ونقص وزن المواليد المتصلة بالحالة الصحية والحالة التغذوية للأم، ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للأمهات أثناء النفاس وللمواليد، تسببت في ٤١ في المائة من وفيات الرضع. وبلغت هذه النسبة ما يقارب ٤٦ في المائة في قطاع غزة[١٥].

١٨ - وأفادت اليونيسيف أيضا بأن الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية للأمهات والأطفال وأنشطة الإرشاد الصحي تعرضت للعرقلة نتيجة للصراع الحالي، الأمر الذي أسفر عن نقص الرعاية الأساسية للنساء والأطفال. ولم يتلق سوى ٤٢ في المائة من الأمهات اللاتي وضعن في المستشفيات خلال السنوات الخمس الماضية تثقيفا صحيا بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بصحة الأمهات أثناء النفاس وصحة المواليد، مثل الرضاعة الطبيعية، وتغذية

الأمهات، وتنظيم الأسرة. وأثر معدل وفيات المواليد الجدد في ركود أو تفاقم معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بين الأطفال الفلسطينيين.

١٩ - وظل وصول المرأة إلى عملية اتخاذ القرار محدودا[١٦]. وكشف تقرير التنمية البشرية في فلسطين عن أن تمثيل النساء في الوزارات، والأحزاب، ومنظمات المجتمع المحلي ما زال محدودا جدا. ومما يشير إلى تدني مستويات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تناقص عدد النساء في المؤسسات التنفيذية والتشريعية والمحلية. ولم تتجاوز نسبة تمثيل النساء في المجلس الوطني الفلسطيني ٨ في المائة، في حين أن المجلس التشريعي لا يضم سوى ٥ نساء من مجموع ٨٨ عضوا. وفي السلطة التنفيذية، ليست هناك سوى وزيرتين في مجلس الوزراء، في حين أن نسبة النساء لم تتجاوز ١٢,٥ في المائة من المديرين العامين الذين يبلغ عددهم ٢٥٠ مديرا معينين في مختلف الوزارات. وفي المجالس البلدية والمحلية، لم تتجاوز نسبة النساء ١ في المائة على الإطلاق قبل الانتخابات التي أجريت في أواخر عام ٢٠٠٤، حينما ازدادت النسبة لتصل إلى ١٧ في المائة[١٧].

٢٠ - ومع ذلك، وللمرة الأولى خلال ٢٨ سنة، لوحظت تطورات إيجابية في الجولة الأولى من الانتخابات المحلية المتعددة الأحزاب التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وسجلت مشاركة النساء رقما قياسيا، بوصفهن مرشحات وناخبات على السواء. ونتيجة للقانون المحدد للحصص، ينبغي أن تضم عضوية كل مجلس امرأتين على الأقل[١٨]. ووفقا لما أفادت به المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه، دعت الجماعات النسائية إلى وضع حصص للنساء المرشحات في الانتخابات - ٣٠ في المائة لانتخابات المجالس المحلية و٢٠ في المائة للمجلس التشريعي. وأفادت منظمة العمل الدولية بأنه جرى نقاش بشأن المرشحات من النساء. غير أن عددا من المنظمات الفلسطينية أيدت الفكرة، بالإضافة إلى وزارة شؤون المرأة[١٩].

٢١ - وظل الفقر متفشيا في الأراضي المحتلة[٢٠]. و ١١ في المائة تقريبا من جميع الأسر الفلسطينية التي تعيش دون حد الفقر في فلسطين هي أسر على رأسها نساء. وكانت النسبة المئوية العامة للأسر الفقيرة التي على رأسها نساء أكبر من نسبة الأسر الفقيرة التي على رأسها رجال[٢١]. ولاحظ تقرير التنمية البشرية في فلسطين وجود علاقة وثيقة بين فقر النساء في المجتمع الفلسطيني وطبيعة سوق العمل الذي يسيطر عليه الرجال. ويؤدي الفصل الأفقي والرأسي بين النساء والرجال إلى الإضرار بالنساء، خاصة من يعشن منهن دون حد الفقر[٢٢].

٢٢ - وظلت مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنية[٢٣]. وفي الربع الثالث من عام ٢٠٠٤، ورد في الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة التي أجراها المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات أن معدل البطالة وصل إلى ٢٧,٤ في المائة بين الرجال و٢٣,١ في المائة بين النساء. ولاحظت منظمة العمل الدولية أن أنماط عمل النساء والرجال تتمايز إلى حد بعيد في الأراضي المحتلة. فعدد النساء اللاتي يلتحقن بالتعليم أكبر من عدد الرجال. ومع ذلك، لا تحصل على العمالة إلا امرأة واحدة من كل ١٠ نساء في عمر العمل[٢٤]. وفيما يتعلق بالأجور، فإن أجور العمل بالساعة التي تتلقاها النساء تفوق ما يتلقاه الرجال من أجور في الزراعة وفي الخدمات، بيد أنها تقل عن أجور الرجال في الصناعة التحويلية، وفي التجارة، والفنادق، والمطاعم[٢٥].

٢٣ - وأفادت منظمة العمل الدولية بأن ثلث الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة، وأكثر من نصف من تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٢٩ سنة، يعيشون تبطلا قسريا مما عزز الظروف الاستثنائية التي تسود الأراضي المحتلة[٢٦]. وأعلنت المنظمة أن الحالة تتطلب اهتماما عاجلا في شكل مساعدة كبيرة في مجالات التدريب المهني، وتنمية الأعمال التجارية، والإرشاد في مجال العمالة الموجه تحديدا إلى الشباب من الجنسين. ويواجه الشباب من الجنسين أيضا قيودا عديدة على التنقل داخل الأراضي وعلى حصولهم على العمالة في إسرائيل أو في المجمعات الصناعية[٢٧].

٢٤ - ونسبة النساء اللاتي يشتغلن على أساس عدم التفرغ تفوق كثيرا نسبة الرجال: ٤٠ في المائة بين النساء مقارنة بنسبة ١٧ في المائة بين الرجال. ولاحظت منظمة العمل الدولية أن ذلك قد يكون عاملا في الزيادات المتواضعة جدا في الأجور الحقيقية التي سجلت في عام ٢٠٠٤ وقد يفسر أيضا السبب في أن ٢٧ في المائة من العاملين يحصلون على أقل من الأجر المتوسط وأقل من الحد الأدنى للأجور[٢٨]. وقد صدر عدد من تصاريح العمل لأصحاب الأعمال التجارية، رغم أن الاستفادة من هذه التصاريح متدنية. ويعتبر الفلسطينيون الرقابة بالتصوير الفوتوغرافي على العاملين من النساء والرجال في نقاط التفتيش التي تستخدم فيها آلات العرض المصنوعة لهذا الغرض مثالا على ظروف العمل غير الكريمة، وبوصفها خطرا على الصحة، وتنطوي على إذلال[٢٩].

٢٥ - وبالنسبة للفترة قيد الاستعراض، اتخذت وزارة شؤون المرأة تدابير لمواصلة تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا[٣٠]. وأقامت الوزارة علاقات عمل طيبة مع الوزارات الأخرى وتعاونت معها في مبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد بُذلت جهود، على سبيل المثال، لتعميم المنظورات الجنسانية في سياسات الضمان الاجتماعي، بمساعدة من

منظمة العمل الدولية. كذلك جرى نشر أمثلة من الممارسات الجيدة بغية تطوير عملية لوضع الميزانية على نحو يراعي الشؤون الجنسانية[٣١].

ثالثا – المساعدة المقدمة للنساء الفلسطينيات

الأنشطة الاقتصادية

٢٦ – أفاد البنك الدولي عن خطة استهداف محسنة لمشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي، ستُمكن النساء البالغات الفقيرات اللائي يعشن معتمدات على أنفسهن بسبب الانفصال أو الطلاق أو الترمل من تلقي مساعدة نقدية من برنامج المساعدة في حالات المشقة الخاصة.

٢٧ – وقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تقريرا بشأن المرحلتين الأولى والثانية من برنامجه لإعادة التأهيل والتنمية. وقام الصندوق بجمع مبلغ ١٠ ملايين دولار للمرحلة الثانية، التي تستهدف استعادة الحصول على الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية في غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى تقديم دخل فوري من خلال توفير فرص العمل في مجال إعادة تأهيل الهياكل الأساسية والتوسع فيها؛ وتعزيز فرص الفئة المستهدفة في الحصول على الموارد الضرورية لتحسين فرصهم المدرة للدخل. وأُدرجت في البرنامج مبادرات خاصة تستهدف المرأة الريفية الفقيرة، مثل مركزين مجتمعيين (في قريتي عزون وجيوس)، وذلك في إطار جمعيات الادخار والائتمان التي تخدم الاحتياجات المالية والاجتماعية للمرأة في المنطقة. وفتح المركز المجتمعي لجمعية التنمية الريفية للمرأة لتقديم دورات تدريبية تلبي الاحتياجات المالية للمرأة. إضافة إلى ذلك، يواصل مكوّن للائتمان الريفي، نُفذ بالتعاون مع البنك العربي، تقديم تمويل مباشر للمرأة الريفية من أجل الشروع في أنشطتها الصغيرة لإدرار الدخل و/أو التوسع فيها. ومنذ بداية المشروع، منح ما مجموعه ٣٤٠ قرضاً لنشاط المرأة المدر للدخل، تبلغ قيمتها ٣٠٠ ٩٥٠ دولار. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، بلغ معدل تسديد القروض المقدمة للمرأة ٩٦ في المائة، حسبما أفاد البنك العربي.

٢٨ – وواصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) برنامجها لدعم المجتمعات المحلية بالائتمانات البالغة الصغر من أجل تعزيز الحالة الاجتماعية – الاقتصادية والاعتماد على الذات لفئات اللاجئين الأكثر استضعافاً، بمن فيهم النساء. ومنح برنامج دعم المجتمعات المحلية بالائتمانات البالغة الصغر قروضاً تزيد على ١,٨٧ مليون دولار إلى تشكيلة من الأسر ذات الدخول المنخفضة وصغار منظمي المشاريع، بمن فيهم النساء. وفضلاً عن ذلك، أفادت الأونروا بمنح ٧١٩ ٤ قرضاً تبلغ قيمتها

٢,٩٣ مليون دولار إلى النساء من خلال برنامجها للتمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر.

٢٩ - وطرح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ''برنامجاً للإسكان وإدرار الدخل للنساء الأرامل والمحرومات في الخليل'' بتمويل مبدئي يبلغ ٦,٢ ملايين دولار. وتتمثل أهداف المشروع في دعم الاعتماد على الذات من خلال تيسير الانتقال من الرعاية الاجتماعية إلى العمل بأجر، وتعزيز الاقتصاد المحلي، والمساهمة في تخفيف حدة الفقر من خلال إحداث الوظائف. واستهدفت المرحلة الأولية من المشروع دعم ١٠٠ أسرة معيشية تعيلها أنثى في بلدية الخليل وذلك عن طريق توفير المأوى وفرص الاشتراك في أنشطة مدرة للدخل.

٣٠ - وأبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إنشاء ثمانية مراكز من أجل تمكين نساء المجتمع المحلي. وفي إطار مشروع تنشيط المراكز المجتمعية، أُنشئت هذه المراكز بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج تدريب للمرأة تابع لجمعية الشبان المسيحيين. وساهم إنشاء هذه المراكز (٢ في شمال الضفة الغربية و ٦ في جنوبها) في إحداث وظائف وتحسين إمكانية حصول المرأة على الخدمات والموارد. بالإضافة إلى ذلك، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بإنشاء مركز لتمكين المرأة الريفية في قرية شوفة بشمال الضفة الغربية. وشُرع العمل في برامج للتمكين التعليمي والاقتصادي في شراكة مع البلدية وبدعم تقني من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ومن أجل تحسين فرص حصول الفتيات على التعليم، جرى تشييد أو إعادة تأهيل أو التوسع في ما يقارب ثماني مدارس للفتيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك تحسين المرافق الصحية فيها.

٣١ - وكان تمكين المرأة الفلسطينية وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية من بين الأهداف الرئيسية لبرنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتكامل لبناء القدرات. وسعى مشروع تعزيز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى تعزيز قدرات الفرد على تنظيم المشاريع، وبناء القدرة المؤسسية من أجل إنشاء قطاع خاص دينامي ومشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم قادرة على المنافسة دولياً. وجرى تشجيع المرأة على الالتحاق بالبرنامج من خلال أنشطة دعائية موجهة، بما في ذلك حلقات دراسية وإعلانات مطبوعة. وفضلاً عن ذلك، نص المشروع على أن يكون ٣٠ في المائة على الأقل من المشاركين في حلقة العمل الأولية الخاصة بدوافع التحصيل وحلقة العمل الخاصة بالتدريب على تنظيم المشاريع من النساء. وحتى تاريخه، انضمت ١٧ امرأة من النساء إلى البرنامج من بين ٦١ منظماً

للمشاريع. ويشمل ذلك منظمات واعدات للمشاريع، منهن مالكات/مديرات مشاريع قائمة، ومن يرغبن في بدء مشاريعهن الخاصة.

٣٢ - واستهدفت أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في فلسطين بناء قدرات وزارة الصناعة والقطاع الخاص من أجل تعزيز ودعم التنمية المستدامة للقطاع الصناعي الفلسطيني من حيث التنافسية والجودة والإنتاجية والتصدير و إمكانية الدخول في شراكات، والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، وإنشاء فرص مستدامة للعمالة وإدرار الدخل. وقد استفادت المرأة الفلسطينية من هذه الأنشطة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المساعدة الإنسانية

٣٣ - قدمت الأونروا خدمات تعليمية وصحية وإغاثية واجتماعية أساسية لأكثر من ٤ ملايين لاجئ فلسطيني مسجل في مناطق عمليات الوكالة الخمس وهي: الأردن وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان. وركزت مساعدة الوكالة للاجئات الفلسطينيات على التعليم والتدريب التقني، وإيصال خدمات صحية تهتم بالمرأة، ودعم الخدمات الاجتماعية، وتقديم التمويل البالغ الصغر. كما تقدم الأونروا المساعدة الطارئة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأرض الفلسطينية المحتلة للاستجابة إلى الاحتياجات الطارئة الناجمة عن الأزمة المستمرة. وركزت برامج نداء الطوارئ على المعونة الغذائية، وإحداث وظائف على نحو طارئ، وإصلاح وإعادة بناء الهياكل الأساسية التي تضررت من جراء الصراع، وتقديم مساعدة عينية ونقدية، وإنشاء مستوصفات صحية متنقلة. وأوجدت الوكالة ٨٨٦ ٠٣٧ ٢ يوماً من العمل المؤقت في إطار برنامجها للاستخدام المباشر ومشاريعها المجتمعية للهياكل الأساسية والتشييد من أجل مساعدة المنتفعين على الحفاظ على مستويات دنيا من الدخل وإعالة أسرهم. وفي قطاع غزة، كان ما يقرب من ٢٠ في المائة من المنتفعين من مكون الاستخدام المباشر من الإناث اللائي يُعِلن أسراً معيشية، بينما شكلت المرأة نحو ١٢ في المائة من المنتفعين في الضفة الغربية وذلك بسبب طابع العمل.

٣٤ - وواصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة، من خلال وحدته الاجتماعية - الاقتصادية، رصد المؤشرات الاجتماعية والإنسانية المتعلقة بالمرأة على وجه التحديد، من قبيل إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية وحدوث عمليات الولادة عند حواجز الطرق ونقاط التفتيش. ويجري تقاسم هذه المعلومات لتستخدم في تقارير الشركاء الرئيسيين مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما أجرى مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة دراسة شاملة عن تأثير التجزئة الاقتصادية على المجتمعات الريفية بالضفة الغربية، أبرز من خلالها التأثير المحدد لعمليات الإغلاق على المرأة.

٣٥ - وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق استجابة وكالات الأمم المتحدة والهيئات الإنسانية الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشملت عملية النداءات الموحدة أربعة مواضيع وهي: التجزئة؛ والإفقار؛ ومناطق الأزمات الحادة؛ وحماية المدنيين. وجرى إدماج المشروعات الجنسانية في عملية النداءات الموحدة وخطة العمل الإنسانية المشتركة من أجل معالجة تأثير الأزمة الإنسانية على المرأة.

٣٦ - وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن الأنشطة البرنامجية التي صممت من أجل كفالة مشاركة وتمكين اللاجئات في صنع القرار. ومن بين ٨٧٣ ٨ لاجئاً فلسطينياً مسجلين في الجماهيرية العربية الليبية، هناك ٠٠٠ ٤ امرأة. وقامت المفوضية بمساعدة ٢٧٤ ٢ لاجئاً. وكان لدى اللاجئات إمكانية الحصول على المساعدة المادية والمشورة والدعم الطبي من خلال شركاء المفوضية التنفيذيين. وظلت اللاجئات في الجماهيرية العربية الليبية تستفيد مما تقوم به المفوضية من أنشطة التنسيب الوظيفي وخطط الائتمان البالغ الصغر، وأنشطة التدريب الموجهة للحصول على الوظائف والتدريب المهني.

٣٧ - وحقق مكتب برنامج الأغذية العالمي في الأرض الفلسطينية المحتلة تقدماً كبيراً في الدعوة لدور المرأة الفلسطينية في إدارة المساعدة الغذائية والحصول عليها، والمشاركة في أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب، والتي تنفذ بالشراكة مع منظمات ووزارات رئيسية تعمل مع المرأة عن كثب. وتتضمن بعض دورات برنامج الغذاء مقابل التدريب التوعية الجنسانية والتعريف بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وشُجعت النساء على استلام استحقاقهن الغذائي بأنفسهن أو أُذن لهن بتحديد شخص آخر لاستلام الحصص بالنيابة عنهن.

التعليم والتدريب

٣٨ - أفاد البنك الدولي عن مشروع للتعليم العالي (١٠ ملايين دولار) استهدف تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم العالي، وتوفير الدعم لمؤسسات التعليم العالي من أجل تحسين إدارتها وجودة وأهمية البرامج. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام مرفق المنح الإنمائية بدعم مركز المرأة العربية للتدريب والبحث في عمله البحثي الإقليمي عن المرأة العربية وصنع القرار، الذي يضم فريقا بحثيا وطنيا فلسطينيا.

٣٩ - واستمرت برامج التعليم في كونها إحدى الوسائل الرئيسية التي عززت بها الأونروا النهوض بالفتيات والنساء. وفي العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، التحق نحو ٠٠٠ ٤٨٩ تلميذاً، نصفهم من الفتيات، بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية التابعة للوكالة. وأكثر من نصف مدرسي الوكالة هم من النساء، كما إنهن يشكلن ٦٧ في المائة من المشاركين في

دورات تدريب المدرسين التي تسبق العمل والبالغ عددهم ١ ١٧٠. وأدارت الأونروا ١١٠ منح دراسية للنساء الفلسطينيات في لبنان، ومشاريع منح دراسية أخرى لنحو ٧٠ من اللاجئات تقريباً. وواصلت إدارة التعليم بالأونروا، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مساعدة اللاجئات الفلسطينيات على اكتساب مهارات في مجال التكنولوجية الحديثة. وأكد المشروع على التكافؤ في إمكانية حصول اللاجئات واللاجئين الفلسطينيين على حد سواء على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ، وشجع المساواة بين الجنسين في سياسات التوظيف والاحتفاظ، وقام ببناء قدرات لإنتاج مضمون مناسب من المعلومات للاجئات الفلسطينيات، لمساعدتهن على أداء أدوارهن الاجتماعية – الاقتصادية والإنجابية والمجتمعية. كما قامت الأونروا بتعزيز المشاركة المجتمعية للاجئات الفلسطينيات وتوفير الخدمات المجتمعية لهن، وذلك من خلال ٦٥ مركزا لبرامج المرأة. وتضمنت الأنشطة برامج التدريب المهني، ورياض للأطفال ودور للحضانة. واستفاد من هذه الخدمات ما يزيد على ٤٥٠ ١٣٣ لاجئا، معظمهم من النساء والأطفال.

٤٠ – وزودت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ٠٠٠ ٤٠ طفل في المناطق المتأثرة بالعنف والأحوال الاقتصادية المتدهورة وعمليات الإغلاق بأوراق دراسية علاجية، وحقائب مدرسية وأدوات مكتبية علاوة على تقديمها ملابس أساسية. وتم شراء ما مجموعه ٩٠٤ مجموعات مدرسة في علبة، وزعت ٣٧٥ منها على المدارس في قطاع غزة. وذهب الباقي سلفاً إلى الضفة الغربية من أجل توفير الاستجابة الطارئة في مناطق مثل نابلس والخليل. وساعدت هذه المجموعات نحو ٠٠٠ ٧٠ طالب على مواصلة تعليمهم أثناء عمليات الإغلاق. كما نفذت اليونيسيف مفهوم المدارس الصديقة للأطفال بشكل تجريبي في ١٠٠ مدرسة في غزة والضفة الغربية. وبالإضافة إلى ضمان كون الأحوال المادية للمدارس الصديقة للأطفال أكثر ملاءمة، لا سيما للفتيات، قام المشروع بتدريب حوالي ٨٥٠ مدرساً في مجال التعليم المركز على الطفل وعمليات المشاركة في المدرسة والفصول الدراسية. وتم تحقيق مشاركة المراهقات في برامج رياضية على مدار السنة، بما في ذلك أنشطة صيفية ترويحية. ومن بين ما يزيد مجموعه عن ٠٠٠ ٦ مراهق، شاركت ٢٥٠ ٣ من الإناث في برامج رياضية أسبوعية تستهدف تخفيف الإجهاد والآثار الضارة للعنف.

٤١ – وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مشورة في مجال السياسة العامة والتخطيط ومساعدات أخرى في مجال بناء القدرات لوزارة التربية والتعليم العالي. ومع تقديم الدعم لتوفير الخدمات التعليمية التي تستجيب للمنظور الجنساني، بما في ذلك التوجيه وإسداء المشورة للفتيات في سن الدراسة وتدريب المدرسين وإنتاج المواد التعليمية، ركزت اليونسكو على القضاء على الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي

والثانوي في الأراضي الفلسطينية. وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووزارة شؤون المرأة، وضعت اليونسكو برامج تدريبية في مجالات تقديم المشورة والتوجيه المهنيين للفتيات في الصفوف من ٨ إلى ١٢؛ والمساعدة الأكاديمية؛ وحلقات العمل لأولياء الأمور من أجل زيادة الوعي لديهم بأهمية التعليم للفتيات.

٤٢ - وأفادت شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة لإدارة الشؤون السياسية أن النساء يمثلن واحدة من كل ثلاثة متدربين من السلطة الفلسطينية في برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة.

٤٣ - وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنظيم تدريب بوزارة شؤون المرأة من أجل تحسين مراعاة المنظور الجنساني في أوجه النشاط الرئيسية بعملية التخطيط ورصد التقدم من خلال وضع واختبار واستخدام أدوات تحليل التباينات الجنسانية، بما في ذلك عمليات المراجعة في المجال الجنساني. كما قُدم تدريب للنساء المنتخبات حديثاً بالبلديات، ركز على تنمية القدرات من أجل الدعوة وتعبئة المجتمعات في مجال التنمية المحلية، وعلى المرأة خصوصا.

٤٤ - وقام موئل الأمم المتحدة بدعم مركز التدريب التقني والمهني للمرأة المحرومة في المنطقة الجنوبية من قطاع غزة بتمويل مبدئي بقيمة مليوني دولار أمريكي. ولم يكن هناك في السابق سوى مركزي تدريب من هذا النوع للمرأة في المنطقتين الشمالية والوسطى من قطاع غزة، وكان التحاق المرأة بمدارس ومعاهد التدريب المهني والصناعي والتجاري هامشياً. واستهدف المركز المقترح للمنطقة الجنوبية من قطاع غزة النساء المسجلات كحالات مشقة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية. واستهدف المشروع تمكين النساء الأشد فقراً، أو اللائي من دون دخل، أو المهمشات اجتماعياً مثل المطلقات أو الأرامل، أو الأسر المعيشية يعيلها أحد الوالدين.

٤٥ - ونظمت مفوضية حقوق الإنسان دورات تدريبية لمختلف الفئات المستهدفة، ومنها قوات الشرطة الفلسطينية وموظفو السجون، والقضاة والعاملون في مجال التنمية، مع مراعاة التوازن بين الجنسين في اختيار المشاركين، وإدماج قضايا المرأة في جميع الأنشطة التدريبية. وتضمنت المناهج والبرامج التدريبية دورات عن حقوق المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، عملت مفوضية حقوق الإنسان مع وزارة شؤون المرأة الفلسطينية عن كثب من أجل تقديم دورات تدريبية لموظفي الوزارة.

الصحة

٤٦ - من أجل مواجهة تحديات معدلات الخصوبة العالية وتعزيز الحالة الصحية للاجئات الفلسطينيات، واصلت الأونروا تقديم الرعاية الصحية للأمهات والأطفال وخدمات الصحة

الإنجابية كجزء لا يتجزأ من برنامجها للرعاية الصحية الأولية. وتلقى ما مجموعه ٨٥ ٧٣٧ من النساء رعاية قبل الولادة في ميادين عمليات الأونروا الخمسة. بالإضافة إلى ذلك، طلبت ٢٠ ٠٨٨ امرأة توجيها لأول مرة في مجال تنظيم الأسرة. وبلغ إجمالي عدد المستخدمين باستمرار نحو ١٠٤ ٨٠٣ امرأة. وواصلت الوكالة التغطية الكاملة للنساء والأطفال بالتحصين ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، ودعمت هذه الخدمات عن طريق خدمات الصحة المدرسية، وتوفير المكملات الغذائية المحتوية على الحديد للمرأة طوال فترة الحمل وبعد الولادة، وبرامج التثقيف الصحي للوقاية من استخدام التبغ، ومن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المنقولة جنسيا.

٤٧ - وقدمت منظمة الصحة العالمية تقريرا عن مشروع يهدف إلى تعزيز قدرات إدارة التغذية التابعة لوزارة الصحة وإقامة نظام وطني لمراقبة التغذية. وساعد المشروع على تطوير إدارة التغذية، وأدى إلى تحسين القدرات التكنولوجية للموظفين المختصين، وإعداد وثائق وخطط عمل تتعلق بالسياسات المتصلة بالتغذية، بجانب دعمه لأنشطة التدريب والبحث وتعزيز خدمات التغذية، وبخاصة بالنسبة للمرأة والطفل. وحقق المشروع فوائد للمرأة عن طريق تعزيز نظم مراقبة التغذية وتنسيق أنشطتها عن طريق الأفرقة المواضيعية ومن خلال إنجاز خدمات التغذية، وبخاصة فيما يتعلق بالمرأة.

٤٨ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان تقريرا عن برنامج لبناء القدرات يهدف إلى دعم وزارة الصحة، وينصب تركيزه على تحسين الجودة النوعية للخدمات، وتوسيع نطاق مجموعة خدمات الصحة الإنجابية كي تشمل الاكتشاف الباكر لأكثر أنواع السرطان شيوعا وسط النساء (سرطان الصدر والرحم)، بالإضافة إلى خدمات الرعاية قبل وبعد الوضع وتنظيم الأسرة وتقديم المشورة، والتحكم في الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والتهابات المسالك التناسلية، وخدمات التثقيف الصحي. وأُعدت للمستشفيات، فضلا عن مراكز الرعاية الصحية الأولية، مبادئ توجيهية وبروتوكولات تتعلق بخدمات الصحة الإنجابية. وأولي اهتمام خاص للوقاية من الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وذلك باستخدام دليل السيطرة على الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والإيدز وتقديم الخدمات المتعلقة بها، ومن خلال تدريب مقدمي خدمات الرعاية الصحية. يضاف إلى ذلك، أن صندوق السكان صمم برنامجا لتدريب مقدمي خدمات الرعاية الصحية والأطباء العموميين والقابلات والممرضات والعاملين في حقل صحة المجتمع، من أجل توفير الخدمات لـ ١٠ ٠٠٠ امرأة حُبلى و ٥٠ ٠٠٠ شخص يقيمون في مائة موقع مختار. وعلاوة على ذلك، عالجت حلقة عمل تدريبية مسائل متنوعة تتعلق بالصحة الإنجابية، بما في ذلك

العُنف المستند إلى نوع الجنس، ومهارات تقديم الاستشارات، وتنظيم الأسرة، والحقوق الإنجابية.

٤٩ - وقامت اليونيسيف، أثناء إعدادها لعمليات فك الارتباط في شمال الضفة الغربية وقطاع غزة، بتوفير لوازم ذات أهمية قصوى للأمهات والأطفال: كمجموعات المستلزمات الصحية في حالات الطوارئ، ومجموعات مستلزمات القبالة والتوليد، ومجموعات توفير إمدادات المياه للأسر؛ كما رفعت درجة وعي المجتمعات المحلية بممارسات النظافة الصحية المناسبة؛ وشجعت على الرضاعة الطبيعية. وفي المناطق التي يصعب فيها الوصول إلى المرافق الصحية، جرى تقديم الدعم للمرافق الصحية، مقترنا بتطوير مهارات العاملين في مجال الرعاية الصحية. ووفرت اليونيسيف أيضا اللقاحات واللوازم المتصلة بالتحصين، بُغية تغطية الأطفال الفلسطينيين والنساء الفلسطينيات في سن الإنجاب بنسبة ١٠٠ في المائة، فيما يتعلق بخدمات التحصين التي توفرها وزارة الصحة والأونروا والمنظمات غير الحكومية. وشرعت اليونيسيف في تنفيذ مشروع نموذجي يهدف إلى رفع درجة الوعي المتعلق بالإيدز بين المراهقين والمراهقات.

٥٠ - ودعمت أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشاركة ٧ ممثلين للجنة الوطنية المعنية بالإيدز في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولجان الإغاثة الطبية، ورابطة الثقافة والفكر الحر، في الاجتماع الإقليمي للبرنامج المشترك المتعلقة بموضوع ''المرأة والبنت والإيدز''، الذي عُقد في عمان بالأردن في شباط/ فبراير ٢٠٠٥.

حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، بما في ذلك العُنف ضد المرأة

٥١ - سلحت اليونيسيف الأمهات بالمهارات الأساسية اللازمة للتعرف على مظاهر الحزن الشديد لدى الأطفال والاستجابة لها، فضلا عن معالجة ما يتعرضن له هن أنفسهن من حزن شديد. وشُكلت أفرقة من الأمهات في أكثر المناطق تأثرا بالعنف وتقييد الحركة، كالمناطق المجاورة للمستوطنات أو الجدار الفاصل. وحضر كل واحد من الأفرقة سلسلة من ١٢ جلسة، عالجت مسائل من قبيل مراحل نمو الأطفال وحقوق الطفل، والسلامة النفسية والآثار الضارة للزواج الباكر والعُنف الأسري وإساءة المعاملة. وحضرت هذه الجلسات مجموعة تزيد على ١٥ ٠٠٠ من مقدمي خدمات الرعاية الصحية، معظمهم من النساء.

٥٢ - وقدمت اليونيسيف المساعدة القانونية للبنات، فضلا عن الأولاد دعما للحق في مراعاة الأصول القانونية للمحاكمة. وأقامت أيضا نظام رصد يجمع البيانات عن توجيه الاتهام وإصدار الأحكام القضائية والتوقيف قبل المحاكمة، علاوة على الأعمار والمواقع

الجغرافية، ضمن أشياء أخرى. وأُتيح رصد عام لحالات الأطفال في الاحتجاز كما قُدمت المساعدة القانونية.

٥٣ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال مشروع يتعلق بسيادة القانون. وأحدث المشروع تأثيرا إيجابيا على حقوق المرأة من خلال معالجة مسائل معينة تتعلق بالتمييز وعدم العدالة الأسرية، بما في ذلك من خلال حث القوانين الوطنية على التقيد بالمعايير والأعراف الدولية لحقوق الإنسان. وسعى المشروع أيضا إلى تمكين المرأة كي تعرف حقوقها وتطالب بها. وفي ٣ آذار/مارس، شاركت مفوضية حقوق الإنسان في حلقة عمل حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية في مدينة غزة، نظمها برنامج الصحة العقلية للمجتمع المحلي في غزة وبرنامج تمكين المرأة، بمشاركة ناشطين من المجتمع المدني والقطاع الحكومي. وشاركت المفوضية أيضا في اجتماع عُقد في غزة شاركت فيه ٧٠ امرأة تقريبا، من مناطق مدينة غزة المهمشة، ونظمته جمعية المرأة العاملة الفلسطينية من أجل التنمية، وانصب تركيزه على حقوق المرأة، بما في ذلك مشاركتها في الحياة السياسية، في سياق اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والصكوك الأخرى لحقوق الإنسان.

٥٤ - وكجزء من الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قدم صندوق السكان الدعم للمرأة الفلسطينية من أجل إصدار معجم لأغراض الدعوة. وتم هذا الأمر بطريقة تشاركية، ضمت تحالف مكافحة العنف ضد المرأة ومؤسسات حكومية أخرى، بُغية تعزيز التوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن المصطلحات المتعلقة بالمسائل الرئيسية المتصلة بالعُنف المستند إلى نوع الجنس. ويروج المعجم أيضا أمثلة لأفضل الممارسات مأخوذة عن كل واحدة من المؤسسات. ونفذ صندوق السكان، بالاشتراك مع المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية، مبادرات تتعلق بالدعوة لرفع درجة الوعي لدى المشرعين وصناع القرار وقادة المجتمعات المحلية، بشأن الآثار الضارة للزواج الباكر فيما يتعلق بتنمية المجتمع الفلسطيني.

٥٥ - وقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالتفاوض بشأن اتفاق مع وزارة شؤون المرأة يهدف إلى إطلاق مشروع وطني عن حقوق المرأة، مع التركيز على مسألة قتل الإناث.

الدعوة

٥٦ - دأبت شعبة حقوق الفلسطينيين بإدارة الشؤون السياسية للأمم المتحدة، عند تنظيمها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية الخاصة باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تحت إرشاد اللجنة نفسها، على إدخال بنود تعالج حالة المرأة الفلسطينية

وتكفل مشاركة المنظمات النسوية وكذلك النساء اللاتي يمثلن منظمات أخرى من منظمات المجتمع المدني. وتركز هذه الاجتماعات على الجوانب القانونية للقضية الفلسطينية، في ضوء الفتوى الاستشارية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤، بشأن النتائج القانونية الناجمة عن تشييد الجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة[٣١]. وشكلت الصعوبات التي يسببها الجدار الفاصل للمرأة الفلسطينية، من خلال تقييد إمكانية وصولها إلى أماكن العمل والعبادة والمدارس والمستشفيات، وإمكانية حصولها على الخدمات المجتمعية، جزءا من مداولات هذه الاجتماعات. وضمت عضوية الأفرقة التي تتولى قيادة المناقشات محاميات وناشطات شهيرات من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال القانون.

٥٧ - ونفذت إدارة شؤون الإعلام برنامجا إعلاميا خاصا عن القضية الفلسطينية، عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٥٩/٣٠ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويهدف البرنامج إلى رفع درجة الوعي لدى الرأي العام. واستخدمت الإدارة، أثناء عملها في تعاون وثيق مع شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة لإدارة الشؤون السياسية، وعبر التعاون من خلالها مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وسائل مختلفة لإعلام الجمهور وتوصيل المعلومات إلى وسائط الإعلام والمجتمع المدني. وواصل مركز أنباء الأمم المتحدة تغطيته للتطورات المتصلة بالحالة في الأراضي المحتلة وتأثيرها على المرأة الفلسطينية. وألقي الضوء أيضا على أنشطة وبيانات ووثائق مختلفة للأمم المتحدة، تتصل بحالة المرأة الفلسطينية والمساعدة التي تقدم إليها، وذلك من خلال صفحة خاصة على موقع المركز تُعرض عليها مواد بعنوان ''الشرق الأوسط: بؤرة تركيز الأنباء''. وأصدرت إدارة شؤون الإعلام ١٨ بيانا صحفيا (٩ منها في كل من الانكليزية والفرنسية) تتناول مسألة المساعدة المقدمة إلى المرأة الفلسطينية على وجه التحديد.

٥٨ - وقدمت سلسلة 'الأمم المتحدة تعمل' ضمن أعمال تلفزيون الأمم المتحدة برنامجا عن مشاريع لتوفير الائتمانات الصغرى للمرأة الفلسطينية، يُلقى فيه الضوء على دور الأونروا[٣٢]. ووفرت إذاعة الأمم المتحدة، في برامجها اليومية للأنباء ومجلاتها المعنية بالشؤون الجارية، التي توزع على الصعيدين العالمي والإقليمي، التغطية لجملة مواضيع منها: تقرير قُدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، عن مناقشة مائدة مستديرة أجريت أثناء دورة اللجنة المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٥، مع ثلاث نساء فلسطينيات يمثلن منظمات غير حكومية؛ وتقرير عن النساء الفلسطينيات اللائي يعشن في إسرائيل ويناضلن من أجل المساواة بعد عشر سنوات من مؤتمر بيجين؛ وتأكيد اللجنة على أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقا لتقرير عرضته المرأة الفلسطينية؛ والتقرير الذي قدمته النساء العربيات في إسرائيل وعرضته على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد

المرأة بشأن ممارسات التمييز الإسرائيلية ضد النساء العربيات في إسرائيل؛ وتقرير عن وصول وفد يمثل المرأة الفلسطينية إلى نيويورك للمشاركة في مؤتمر بيجين + ١٠؛ وتقرير عن التعاون بين الوزارة الفلسطينية لشؤون المرأة والبنك الدولي.

٥٩ - وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا المساعدة التقنية إلى وزارة شؤون المرأة في السلطة الوطنية الفلسطينية، من أجل بناء قدرات إدارتها المعنية بالدعوة ووسائط الإعلام والاتصالات. ونُظمت ثلاث حلقات عمل تدريبية لموظفي الوزارة حول معالجة المسائل الجنسانية في خطط وبرامج الوزارات الأخرى، من أجل تحسين طريقة استخدامهم للبيانات والإحصائيات لأغراض الاستقطاب والدعوة. وصمم مركز المرأة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا موقعا تفاعليا على الإنترنت بحيث يتضمن نبذات تعريفية قطرية عن المرأة العربية، بما في ذلك المرأة الفلسطينية. ويجري استكمال هذه النبذات التعريفية بصورة منتظمة كي تعكس أحدث التطورات المتعلقة بالتحركات السكانية، ومسائل الصحة والفقر والتعليم وحقوق الإنسان والصراع والعمل والمشاركة السياسية والقيادة، وعمل الآليات الوطنية والمنظمات غير الحكومية.

٦٠ - وتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية رئاسة فريق الدعوة المشترك بين الوكالات، الذي ضم أعضاء من وكالات إنسانية رئيسية تابعة للأمم المتحدة تعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي عام ٢٠٠٥، أطلق المكتب نشاطا جماعيا يُنفذ بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، في ٨ آذار/مارس. ونشر فريق الدعوة المشترك بين الوكالات بيانا صحفيا بعنوان ''نحو مستقبل أكثر أمانا: وكالات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة تدعو إلى اتخاذ إجراءات بشأن تحسين حالة المرأة الفلسطينية''. وأُرسل البيان الصحفي، الذي وقعت عليه عشر وكالات، إلى وسائط الإعلام المحلية حيث حُظي بتغطية جيدة.

٦١ - واستكملت شعبة حقوق الفلسطينيين في إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة مجموعة وثائقها التي تندرج تحت فئة موضوع ''المرأة'' في نظام الأمم المتحدة الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، فضلا عن الوصلات الإلكترونية الموصلة إلى مواقع الإنترنت الأخرى ذات الصلة. وأُعد أيضا عنوان إلكتروني خاص يتيح لمواقع الشبكة الخارجية الاتصال بنظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين في إطار فئة الموضوع المتعلق بالمرأة الفلسطينية، على أساس دائم.

٦٢ - وفيما يختص بمنشوراتها البرامجية، أدرجت شعبة حقوق الفلسطينيين، في نشرتيها الشهريتين للرصد المعنونتين ''استعراض الأحداث المتصلة بالقضية الفلسطينية وفق التسلسل الزمني'' و ''النشرة الشهرية''، المتعلقتين باستعراض الأعمال التي تجريها منظومة الأمم

المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وكذلك في منشوراتها الأخرى، معلومات عن حالة المرأة الفلسطينية والمساعدة التي تُقدم إليها، حسب توافرها.

الترتيبات المؤسسية

٦٣ - قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لوزارة شؤون المرأة الحديثة التكوين، من أجل إعداد خطة عمل استراتيجية ثلاثية السنوات، تمثل هدفها الجوهري في تمكين ودعم المرأة الفلسطينية كي تشارك بنشاط في بناء وتنمية الدولة الفلسطينية الديمقراطية. وزيد، منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، في توظيف قدرات الوزارة والوحدات المعنية بالشؤون الجنسانية، التي أُنشئت حديثا في الوزارات المختلفة ذات الصلة، من أجل تعميم البعد الجنساني ومد صناع القرار بالمهارات والمعارف الضرورية لتنفيذ التزاماتهم المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبحقوق المرأة.

٦٤ - وأشرف مركز المرأة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على أنشطة مساعدة تقنية وخدمات استشارية تتعلق ببناء المؤسسات في وزارة شؤون المرأة، مع التركيز على صياغة استراتيجية الوزارة ووثيقة سياساتها. وجرى توفير الخدمات الاستشارية أيضا من أجل تعزيز برنامج التعاون التقني التابع لإدارة تخفيف وطأة الفقر بالوزارة. ونُظمت حلقات عمل تدريبية حول بناء القدرات للمسؤولين في الوزارة.

٦٥ - وتواصل نقل المعرفة، من خلال الرعايا الفلسطينيين المغتربين وبرامج متطوعي الأمم المتحدة، دعما للجهود الجارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووزارة شؤون المرأة الفلسطينية، من أجل كفالة تعميم المسائل المتعلقة بالمنظور الجنساني في جميع السياسات وتجسيدها في جميع البرامج. وفي هذا الصدد، وفر برنامج متطوعي الأمم المتحدة الدعم المتعلق بإضفاء السمة المؤسسية على وحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في وزارة شؤون المرأة المنشأة حديثا، من خلال توفير التدريب المتعلق بالشؤون الجنسانية، ووحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بجانب توفير الدعم من أجل إعداد موقع على الإنترنت للمرأة الفلسطينية، يتيح لها إمكانية الالتقاء واقتسام المعرفة.

٦٦ - واستجابة لطلب قُدم بشكل مشترك بين قيادات المرأة الفلسطينية والمرأة الإسرائيلية والعناصر النسوية الناشطة، اضطلع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بمهمة عقد وتيسير شؤون اجتماع متعلق بالاستراتيجية والتخطيط، في استانبول، بتركيا، خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وتمثل الهدف من الاجتماع في إعداد وتطوير خطة لتأسيس لجنة دولية للمرأة، معنية بتحقيق سلام عادل ومستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد أنشئت

اللجنة في سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والاتفاقيات والصكوك الدولية الأخرى التي تدعو الدول الأطراف فيها إلى كفالة تعزيز تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار، من أجل منع وحل الصراعات والسيطرة عليها. وجمعت اللجنة بين عناصر نسوية فلسطينية وإسرائيلية ودولية وهبت نفسها لمهمة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق سلام عادل يستند إلى القانون الدولي وحقوق الإنسان والمساواة. وعملت اللجنة من أجل تحقيق مصالحة مستمرة وشاملة، بغية تحقيق سلام وتعايش سلمي يكفل الطرفان تأمينهما واستدامتهما، في سياق المفاوضات الرئيسية.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٦٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير ظل الصراع يؤثر على المرأة سلبا في جميع مجالات الحياة. وعاشت النساء وأسرهن في حالة دائمة من انعدام الأمن والتوتر والخوف (E/CN.4/2005/72/Add.4، الفقرة ٧٤). وتأثرن بشكل سلبي أيضا بالقيود المفروضة على الحركة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والفقر، وعدم إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الصحية. وظلت المرأة الفلسطينية تتحمل أعباء الاحتلال والسلطة الأبوية، مما أدى إلى تعميق عدم المساواة وحرمها من إمكانية التمتع بالحقوق والحريات الأساسية والتحرر (المرجع نفسه، الفقرة ٧٢).

٦٨ - وألقت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الضوء على أهمية القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة. وألقي الضوء أيضا على أهمية دور المرأة في منع وحل الصراعات وبناء السلام. وأكدت الدول الأعضاء مجددا التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ومن المهم أن تشارك المرأة الفلسطينية، في هذا الصدد، مشاركة كاملة في جميع مبادرات حل الصراع وبناء السلام، بما في ذلك مشاركتها على مستوى صنع القرار. وإذا أُخذت في الاعتبار مسألة أن المرأة تنحو إلى تحمل قدر أكبر من المعاناة خلال أوقات الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار، يكون من الضروري تعميم الأبعاد الجنسانية في السياسات والبرامج بغية كفالة معالجة المسائل المتعلقة بمشاركة كل من المرأة والرجل، وبأولوياتهما واحتياجاتهما.

٦٩ - وواصلت كيانات الأمم المتحدة بذل الجهود الرامية إلى تحسين حالة المرأة الفلسطينية. ويتعين على الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة تكثيف جهودها من أجل توفير المساعدة المالية والتقنية للمرأة الفلسطينية.

٧٠ - وقد ترغب اللجنة في تشجيع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على زيادة إشراك المرأة في جميع أنشطة المساعدة، توخيا للإدماج الكامل لأولويات المرأة واحتياجاتها في عملية التنمية، من خلال زيادة مشاركتها في برامج خفض الفقر مثلا.

٧١ - واتخذت وزارة شؤون المرأة المنشأة حديثا مبادرات هامة بغية تعزيز تعميم البعد الجنساني في جميع الوزارات. ويتعين على كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مواصلة التنسيق والتعاون في العمل من أجل توفير المساعدة المالية والاستشارية والتقنية للوزارة وللوحدات الأخرى المعنية بالمسائل الجنسانية في الوزارات ذات الصلة، بغية كفالة تحديد الأبعاد الجنسانية ومعالجتها في السياسات والبرامج، في جميع مجالات السياسة العامة.

الحواشي:

(١) مساهمة اليونيسيف في إعداد هذا التقرير.

(٢) مساهمة اليونيسيف في إعداد هذا التقرير.

(٣) تقرير التنمية البشرية في فلسطين لعام ٢٠٠٤، إعداد برنامج الدراسات الإنمائية لجامعة بير زيت، بدعم من برنامج الأمم المتحدة لمساعدة الشعب الفلسطيني، وبالاشتراك مع وزارة التخطيط.

(٤) تقرير التنمية البشرية في فلسطين لعام ٢٠٠٤، صفحة ٦٢.

(٥) المرجع نفسه، صفحة ٦٢.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) منظمة العمل الدولية، تقرير الأمين العام عن حالة العمال في الأراضي العربية المحتلة. (جنيف ٢٠٠٥) الفقرة ٣١.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) المرجع نفسه، الفقرة ١٧.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرة ١٩.

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ١٩.

(١٢) تقرير التنمية البشرية في فلسطين، ٢٠٠٤.

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) منظمة العمل الدولية، المرجع المذكور، الفقرة ٢٠.

(١٥) مساهمة اليونيسيف في إعداد هذا التقرير.

(١٦) انظر تقرير التنمية البشرية في فلسطين، ٢٠٠٤.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) المرجع المذكور، الفقرة ١٠.

(١٩) المرجع نفسه، الفقرة ١٠.

(٢٠) المرجع المذكور، التمهيد.

(٢١) انظر تقرير التنمية البشرية في فلسطين، ٢٠٠٤.

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) منظمة العمل الدولية، المرجع المذكور، الفقرة ٦٣.

(٢٥) المرجع نفسه، الفقرة ٨٠.

(٢٦) المرجع نفسه، التمهيد.

(٢٧) المرجع نفسه، التمهيد.

(٢٨) المرجع نفسه، الفقرة ٨٨.

(٢٩) المرجع نفسه، الفقرة ٢٤.

(٣٠) المرجع نفسه، الفقرة ١٤.

(٣١) اجتماع الأمم المتحدة الدولي بشأن القضية الفلسطينية، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥؛ مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم السلام في الشرق الأوسط، مقر اليونسكو، باريس، ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

(٣٢) أذيع البرنامج على محطة سي إن إن الدولية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.